

قرر :

( المادة الأولى )

ووفق على إتفاقية قرض التنمية بين حكومة جمهورية مصر العربية والمنظمة الدولية للتنمية الموقعة في واشنطن بتاريخ ١١/٦/١٩٧٦ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ما صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذي القعدة سنة ١٣٩٦ ( ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٦ )  
أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالتقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٦

بشأن الموافقة على إتفاقية ( المشروع الثاني للوجه القبلي ) بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الموقعة في واشنطن بتاريخ ١١/٦/١٩٧٦

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون في شأن عقد القروض وإبرام المعاهدات ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية

قرر :

( المادة الأولى )

ووفق على إتفاقية القرض ( المشروع الثاني للوجه القبلي ) بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الموقعة في واشنطن بتاريخ ١١/٦/١٩٧٦ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ما صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذي القعدة سنة ١٣٩٦ ( ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٦ )  
أنور السادات

( مادة ٢٢ )

يجب أن يتعاون الجهاز الخاص بالأمن المشار إليه في المادة (٢٠) من هذا القانون مع قوات الأمن الوطنية كلما كان ذلك ممكناً للقيام بأعمالهم خارج المباني والأماكن التي تشغلها الهيئة وفروعها ووحداتها الإنتاجية متى كان ذلك لازماً لضبط الجرائم المشار إليها في المادة السابقة أو لإلقاء القبض على مرتكبيها أو شركائهم .

( مادة ٢٣ )

تتولى سلطات التحقيق الوطنية المختصة التحقيق في كافة الجرائم المشار إليها في المادتين السابقتين وإحالة مرتكبيها إلى جهات القضاء الوطني .

الباب الرابع

أحكام عامة

( مادة ٢٤ )

يكون تعديل هذا القانون أو إلغاؤه بمقتضى قانون مطابق تصدره جميع الدول الأعضاء في إتفاقية تأسيس الهيئة العربية للتصنيع المعقودة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر وجمهورية مصر العربية .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالتقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٦

بشأن الموافقة على إتفاقية قرض التنمية بين حكومة جمهورية مصر العربية والمنظمة الدولية للتنمية الموقعة في واشنطن بتاريخ ١١/٦/١٩٧٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون في شأن عقد القروض وإبرام المعاهدات ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية ؛